

الانخفاض بانه نابع عن الركود في مجال الاستثمار خلال الاشهر التي تلت حرب تشرين (١٩٨١).

ويتمتضى السياسة الاقتصادية الجديدة التي اقرت في تشرين الثاني ١٩٧٤ ، فقد تقرر تجهيد اعمال البناء لمدة عام كامل ، والاستمرار في تجهيد الائتمان المصرفي لمدة ثلاثة اشهر اخرى ، وزيادة ضريبة الازياح الرأسمالية من ٤٠٪ الى ٥٠٪ ، وزيادة رسوم المواصلات العامة بنسبة ٤٠٪ ، وزيادة معدل الفائدة على قروض التنمية بنسبة ٣٪ (١٩٩٠) . وكان من شأن هذه الاجراءات توقف العمل في بناء فنادق جديدة ، وتأجيل او وقف تنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بالنقل الجوي ، وانخفاض الاستثمارات بشكل عام ، وخاصة في الصناعة السياحية .

واهمية التأثير على الاستثمار السياحي ، ان وقف او انخفاض هذا الاستثمار يعني الاضرار بالحركة السياحية لسنوات عديدة قائمة ، حتى ولو جدد ظروف تسمح بعودتها الى الانتعاش .

آثار اضافية لحرب تشرين على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة

لم تقتصر الآثار الناجمة عن حرب تشرين التدميرية على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة على الآثار الاقتصادية ، وانما كانت لها تأثيرات اخرى متعددة على اوجه استفادة اسرائيل من الحركة السياحية ، وخاصة على دور السياحة كمصدر للهجرة اليهودية ، وكاداة دعائية في تطبيق سياسة كسب الانصار .

آثر حرب تشرين على السياحة كوسيلة لاستقطاب المهاجرين اليهود : ساهمت السياحة منذ عام ١٩٤٨ في زيادة عدد اليهود المهاجرين الى فلسطين المحتلة . ويعود ذلك الى سببين اساسيين : اولهما ، الاغراءات التي يتعرض لها السياح اليهود لدفعهم الى الهجرة الى فلسطين المحتلة ، وثانيهما ان جاتيا من المهاجرين اليهود الذين يفكرون بالهجرة الى فلسطين المحتلة يؤثرون قبل اتخاذ قرارهم بشكل نهائي دراسة الامر على الطبيعة ، وربما لايتراز اكبر قدر ممكن من التسهيلات والاعفاءات .

لقد بلغ عدد السياح الذين هاجروا الى فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٢

الغامة تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار . ويتوقع خلال هذه المدة ازدياد عدد المسافرين بطريق الجو الى اسرائيل ، ووصوله عام ١٩٨٥ الى ٥ ملايين في العام .

جاءت حرب تشرين لتضع حدا لحالة اللاحرب واللاسلم التي كان الحكام الاسرائيليون يضعون خططهم الاقتصادية على اساس توقع استمرارها لفترة طويلة من الزمن . وكان طبيعيا ان تتأثر الاستثمارات السياحية بهذه الحرب اكثر من اي قطاع اخر من قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي . فخلال الحرب توقفت الحركة السياحية كليا ، وبعد الحرب انخفضت هذه الحركة عن المعدل الذي كانت قد بلغته عام ١٩٧٢ . وبطبيعة الحال فان معدلات الزيادة الطبيعية التي كانت متوقعة لم يتحقق منها اي شيء على الاطلاق . وبذلك فان المشاريع السياحية التي كانت قائمة بالفعل قد تضررت ، وفي مقدمتها الفنادق السياحية التي لجأت الى الحكومة الاسرائيلية مطالبة بتعويضات . كما تعرضت شركة تسييم لنقل الركاب للتوقف الكلي والخسارة الزائدة ، كذلك تعرضت شركة العمال للخسارة ، وكان لاضراب مجال الصيانة تآثر مضاعف على دخل الشركة . اما المشاريع السياحية التي كانت قيد التخطيط ، او لم يشرع بتنفيذها بعد ، فقد كان من الطبيعي تأجيلها او اعادة النظر فيها كليا ، ومن ذلك وقف العمل في انشاء مطار ايلات الدولي . ولعب الوضع الاقتصادي المتدهور ، ونقصائح الاختلاسات المالية ، دورا اضافيا في وقف الاستثمارات السياحية . كما ان الحكومة الاسرائيلية ، ونتيجة انخفاض الحركة السياحية ، وانعدام المؤشرات على احتمال ارتفاعها من جديد آثرت التركيز على الاستثمار في حقل المنتجات الصناعية الصالحة للتصدير .

فقد اورد مركز الاستثمارات الاسرائيلي في تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٧٤ معلومات حول وضع الاستثمارات بالعملة الصعبة ، جاء فيها انه خلال الاشهر الاولى من سنة ١٩٧٤ طرأ على الاستثمارات المصادق عليها انخفاض بنسبة ٥٠٪ . وكان المركز قد اعلن انه صادق على استثمارات قيمتها ١٠٠ مليون دولار منذ شهر كانون الثاني ١٩٧٤ مقابل ٢٢٠ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٧٢ . وعلمت صحيفة دانار هذا